في العمق

قراءة في أوامر جمعة الحلول

خادم الحرمين الشريفين قال كلمة الختام وأسدل الستار على فصول معاناة شعبه

عشرون أمراً ملكياً دفعة واحدة، لم تأت من فراغ، بهذا الشمول والعمق والتمحيص لقضايانا الوطنية الكبرى التي حسمتها تلك الأوامر الملكية السامية الحكيمة. عشرون أمراً من المؤكد أنها لم تكن وليدة يوم وليلة، بل وليدة سنوات من الدراسات والأبحاث والتقارير. وليس بوسع عاقل أن يتصور أن مثل هذه الأوامر الملكية كانت وليدة العجلة، بل يخطئ ويجانب الصواب تماماً من يتجاهل قراءة حقيقة واقع هذه الأوامر العميقة الدقيقة التي كانت بمثابة البلسم الذي وضع بدراية وخبرة على مواضع ملتهبة من جسد هذا الوطن، فانتعش ذلك الجسد، وكانت النتيجة ما شاهده العالم بأسره وليس السعوديين فقط من خروج جموع المواطنين إلى الشوارع ابتهاجاً وفرحاً، وتحية لخادم الحرمين الشريفين.

لا يستقيم مع المنطق النظر للأوام

عودة الوالد

كان أمر خادم الحرمين الشريفين –حفظه الله–، بصرف راتب شهرين لجميع موظفي الدولة من مدنيين وعسكريين، وصرف مكافأة شهرين لجميع طلاب وطالبات التعليم العالي الحكومي، بمثابة هدية الوالد العائد لأبنائه، استشعارا منه حفظه الله لما قد يكون قد تعرض له كثير من الأسر من احتياجات أو التزامات في ظل غلاء المعيشة وقفزات الأسعار، فأراد حفظه الله بهذه اللفتة الكريمة أن يدخل البهجة والسرور على قلوب أبنائه، ويطمئن إلى أنهم حصلوا بهذا الدعم المادي العاجل على قسط من الهدنة مع ضغوط الحياة. وقد اكتملت هذه اللفتة الأبوية من خادم الحرمين بمنح شهرين مكافأة للطلاب، عطفا منه حفظه الله على أبنائه الطلاب الذين بين الحين والحين تنالهم منه –حفظه الله– إحدى اللفتات الأبوية.

ثم جاء اعتماد صرف مخصص مالي قدره (ألفا ريال) شهريا للباحثين عن العمل في القطاعين العام والخاص، ولإعطاء الفرصة لوزارة العمل لتقوم بتلقي طلبات الباحثين عن العمل، وحصرها، والتأكد من صحة بياناتها ومطابقتها لضوابط استحقاقها، واتخاذ القرارات التنفيذية اللازمة لها بالتنسيق مع الجهات ذات العلاقة، على أن يكون الصرف اعتباراً من ١٤٣٣/١/١هـ، أيضاً توجيه وزارة العمل بالإسراع باستكمال استقبال وتسجيل الطلبات، وتهيئة كافة السُبل للباحثين عن العمل في كافة مناطق المملكة، والإعلان عن ذلك، مع عدم قبول أي تسويف أو تأخير. كل هذا جاء تحت مظلة النظرة الأبوية من خادم الحرمين الشريفين لأبنائه الباحثين عن العمل، ولتخفيف شعور البطالة وعدم القدرة على الكسب على نفوسهم، وأيضا ليتيح الفرصة لوزارة العمل للعمل بأناة وروية لوضع حلول حقيقية لأزمة البطالة.

أيضا انبثق اعتماد خادم الحرمين الشريفين الحد الأدنى لرواتب كافة فئات العاملين في الدولة من السعوديين بثلاثة آلاف ريال شهريا بعد استكمال الزيادة المشار إليها في الأمر الملكي رقم أ/٢٣ بتاريخ ١٤٣٢/٣/٢٠هـ، على أن تستكمل الإجراءات النظامية اللازمة حيال ذلك بشكل عاجل، من المبدأ الأبوي الحاني نفسه، مبدأ الشعور بمعاناة الفرد الذي قد لا يتناسب دخله مع مستوى المعيشة الذي يرتفع بشكل مستمر، فأراد حفظه الله أن يؤمن لأبناء شعبه الحد الأدنى للرواتب الذي يفي باحتياجاتهم والتزاماتهم تجاه أسرهم وذويهم.

إن هذه الأوامر على ما تحمله من إجراءات على الارض لوضع حلول

ر الملكية الأخيرة على أنها وليدة اللحظة

لأزمات حقيقية قائمة، إلا أنها جاءت مغلفة بروح أبوية من لدن خادم الحرمين الشريفين هاجسها الحرص على راحة أبنائه شعب المملكة.

السكن.. فك الاختناق

جاء اعتماد خادم الحرمين الشريفين بناء خمسمائة ألف وحدة سكنية في كافة مناطق المملكة، وتخصيص مبلغ إجمالي لذلك قدره مائتان وخمسون مليار ريال، على أن تتولى الهيئة العامة للإسكان مسؤولية تنفيذ هذا المشروع. خطوة عملاقة على طريق وضع حلول جذرية لصداع السكن الذي أرق كثيرا من الأسر السعودية، وحرصا منه -حفظه الله- على أن ينفذ هذا الأمر على النحو عين له لجنة إشرافية برئاسة سمو وزير الشؤون البلدية والقروية، ووزير المالية، ووزير الاقتصاد والتخطيط (الهيئة العامة للإسكان) لوضع الترتيبات اللازمة لذلك، والإشراف على هذا المشروع والرفع لمقامه السامي بتقرير شهري. ليس ذلك وحسب بل وجه حفظه الله أمراء مناطق المملكة بالاجتماع مع سمو وزير الشؤون البلدية والقروية، ووزير العدل، ووزير الاقتصاد والتخطيط، ومحافظ الهيئة العامة للإسكان، للعمل على إيجاد أراض للهيئة العامة للإسكان، كل في منطقته، وتسهيل مهمة الاستفادة منها لهذا الغرض، واتخاذ الإجراءات العاجلة لإنجاز ذلك، أيضا أمر حفظه الله بأن تشكل لجنة من وزارة الشؤون البلدية والقروية، ووزارة العدل، ووزارة المالية، والهيئة العامة للإسكان، لحصر الأماكن التي لا تتوافر فيها أراض حكومية، وتتطلب الحاجة تنفيذ وحدات سكنية فيها، وتكليف وزارة المالية باتخاذ اللازم لتوفيرها بشكل عاجل.

إن خادم الحرمين الشريفين بهذا الأمر الملكي المتكامل الذي حرص -حفظه الله- على أن يضع داخله ضمانات نجاحه وتنفيذه بالسرعة المطلوبة، فتح طاقات أمل واسعة أمام كثير من الأسر التي طالت معاناتها تحت وطأة أزمة السكن، إلى جانب باقة الحلول الأخرى التي عالج من خلالها حفظه الله هذا الاختناق.

فعلى صعيد قروض صندوق التنمية العقارية أمر خادم الحرمين الشريفين برفع قيمة الحد الأعلى للقرض السكني من صندوق التنمية العقارية من (٣٠٠,٠٠٠) ثلاثمائة ألف ريال ليصبح (٥٠٠,٠٠٠) خمسمائة ألف ريال اعتبارا من تاريخه، موجها وزارة المالية بتغطية مقدار الدعم المقترح لرأس مال الصندوق بما يضمن عدم تأثير رفع

اختزال أوامر خادم الحرمين في الدع

قيمة القرض السكني على عدد المنوحين من قروض الصندوق.

الشفافية والمحاسبة

ولم يكن خادم الحرمين الشريفين الذي عود شعبه على المواجهة والصراحة والشفافية ليدير ظهره لآفة الفساد التي لا تستثني وطنا دون وطن، فطالما كان ديدنه حفظه الله الكشف عن الأدواء لعلاجها، لا تجاهلها والتغاضي عنها، ومن هذا المنطلق الحكيم، وحرصا على مقدرات الوطن ومكتسباته، ورعاية لمصالح المواطنين "وانطلاقا من قول الله تعالى: ((ولا تبغ الفسادَ في الأرض إن الله لا يُحب المفسدين))، واستشعارا منا للمسؤولية الملقاة على عاتقنا في حماية المال العام، ومحاربة الفساد، والقضاء عليه، على هَدْي كريم من مقاصد شريعتنا المطهرة التي حاربت الفساد، وأوجدت الضمانات، وهيأت الأسباب لمحاصرته، وتطهير المجتمع من آثاره الخطيرة، وتبعاته الوخيمة على الدولة في مؤسساتها، وأفرادها، ومستقبل أجيالها." قرر خادم الحرمين الشريفين إنشاء "الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد"، وجعلها مرتبطة به مباشرة، وأخضع لها كافة القطاعات الحكومية، "ولا يستثنى من ذلك كائنٌ من كان، وتسند إليها مهام متابعة تنفيذ الأوامر والتعليمات الخاصة بالشأن العام، ويدخل في اختصاصها متابعة أوجه الفساد الإداري والمالي."

إن حزمة الأوامر الملكية الجادة الحازمة التي اتخذها خادم الحرمين الشريفين على هذا الصعيد من شأنها بث روح التفاؤل بين أبناء الشعب، بما تحمله من مستوى رفيع للمحاسبة والمساءلة يكفل للجميع وجود مظلة من الحماية ضد أي ممارسات لتجاوز القوانين أو الالتفاف حولها، أو الإضرار بالمواطنين ومصلحهم.

المواطن أولا

ليس جديداً ولا مفاجئاً القول إن المواطن أولوية أولى تتقدم لدى خادم الحرمين الشريفين على ما عداها من أولويات، من هذا المنطلق، و"نظرا لأهمية توفير الرعاية الصحية المتكاملة والشاملة لأبنائنا وبناتنا، وسعيا منا لأن تعُمَّ كافة أرجاء البلاد، واستكمالا لما هو قائمٌ، وتحت الإنشاء من مُدن طبية، ومستشفيات تخصصية ومرجعية، ومستشفيات ومراكز طبية، ومراكز للرعاية الصحيّة الأولية في كافة مناطق المملكة." أمر حفظه الله باعتماد مبلغ ستة عشر مليار ريال لوزارة الصحة لتنفيذ وتوسعة مدينة

الي يضيع فرصة قراءة واقعها العميق

الملك فهد الطبية بالرياض: إنشاء مركزين للأورام، والقلب، ومركز وطني للعلوم العصبية، بما مجموعة (٨٥٠) سريرا إضافيا، ومركزا للأبحاث، بالإضافة لمبنى للإدارة وسكن للمدينة. وأيضا توسعة مدينة الملك عبدالله الطبية بمكة المكرمة: لتشمل المستشفى التخصصي، بالإضافة إلى إنشاء مراكز للقلب، وزراعة الأعضاء، والأورام، والعلوم العصبية، ومستشفى للنساء والولادة والأطفال، ومستشفى للعيون، ومستشفى تأهيلي، لتصبح السعة السريرية للمدينة (١٥٠٠) سرير ، و (٢٠٠) عيادة خارجية، ومختبر مركزي للأبحاث، ومبنى للإدارة، وسكن للمدينة. وتوسعة مدينة الملك خالد الطبية بالمنطقة الشرقية: لتشمل إنشاء مستشفى تخصصي بالدمام، ومستشفى الظهران التخصصي للعيون، ومركز زراعة الأعضاء والأورام، ومراكز للقلب، والعلوم العصبية، ومستشفى تأهيلي، بما مجموعه (١٥٠٠) سرير، ومركز للأبحاث، و(٢٠٠) عيادة خارجية، ومبنى للإدارة، وسكن للمدينة. وتوسعة مدينة الملك فيصل الطبية لخدمة مناطق المملكة الجنوبية: لتشمل إنشاء مستشفى تخصصي بأبها، ومراكز للقلب، والعلوم العصبية، والأورام، ومستشفى للعيون، ومستشفى تأهيلي، بما مجموعه (١٣٥٠) سريراً، ومركزاً للأبحاث، و (٢٠٠) عيادة خارجية، ومبنى للإدارة ، وسكن للمدينة. وتوسعة مدينة الأمير محمد بن عبدالعزيز بن عبدالرحمن آل سعود الطبية لخدمة مناطق المملكة الشمالية: لتشمل مستشفى الملك عبدالعزيز التخصصي بالجوف، وإنشاء مراكز للأورام، والقلب، والعلوم العصبية، ومستشفى للعيون، ومستشفى تأهيلي لتصبح إجماليها (١٠٠٠) سرير، و (٢٠٠) عيادة خارجية، ومبنى للإدارة، وسكن للمدينة. وإنشاء مراكز للعناية المركزة في المدن الطبية والمستشفيات التخصصية والمرجعية في عدد من مدن المملكة. واستكمال منشآت في مستشفى الملك خالد التخصصي للعيون بالرياض. كما أمر حفظه الله برفع الحد الأعلى في برنامج "تمويل المستشفيات الخاصة" في وزارة المالية من خمسين مليون ريال إلى مائتي مليون ريال، على أن يُنفذ ذلك فوراً.

نحن إذن أمام هذه الأوامر الملكية الواسعة المدى على الصعيد الصحي، أمام طفرة صحية متكاملة، وعد بها خادم الحرمين الشريفين أبناءه المواطنين، وأمام هذه الميزانيات الكبيرة التي وفرها خادم الحرمين الشريفين فبوسعنا القول إنه وعد مشمول بالنفاذ.

خادم الحرمين الشريفين لامس قضايا وطنه وا

الأمن

ولم يكن يخفى على خادم الحرمين الشريفين أمام الظرف العالمي المتقلب الذي يعيشه العالم وتعيشه المنطقة ما قد يعتري مواطنيه من قلق تجاه أمنه الداخلي، فأراد حفظه الله طمأنة مواطنيه بحزمة قرارات من شأنها تعزيز جهود وزارة الداخلية على صعيد إرساء حالة مستقرة من الأمن الداخلي، فأمر -حفظه الله- بإحداث ستين ألف وظيفة عسكرية لوزارة الداخلية، على أن يتم تحديد الرتب، وعدد كل رتبة بالتنسيق بين وزارة الداخلية ووزارة المالية.

وعلى الجبهة الخارجية أراد -حفظه الله- أن يرسخ لحالة من الاستقرار والأريحية لدروع الوطن رجال القوات المسلحة فأمر حفظه الله برفع الوظائف العسكرية المعتمدة بميزانية السنة المالية الحالية ١٤٣٢/١٤٣٣هـ التي يشغلها مستحقو الترقية، وقت صدور أمرنا هذا، من الضباط والأفراد في كافة القطاعات العسكرية والأمنية إلى الرتبة التالية. كما أمر حفظه الله بأن تتخذ الإجراءات النظامية لترقية الضباط من تاريخ استحقاق كل منهم، وترقية الأفراد من تاريخ صدور الأمر، على أن يُطبق على مستحقي الترقية وقت صدوره وفقا للشروط النظامية.

وتقديرا منه حفظه الله "لأهمية الدور الكبير الذي يضطلع به حُماة الوطن وحُرَّاسه، وهم من ضحوا في سبيل هذا الشرف بالنفس والنفيس، فسهروا على حماية الجبهة الوطنية في داخلها وعلى ثغورها، رجالا نعتز بهم، وببطولاتهم، وتضحياتهم" أمر حفظه الله بقيام وزارة المالية وبشكل عاجل بمناقشة الجهات العسكرية بشأن أي حقوق أو التزامات مالية لمنسوبيها والتأكد من صرفها، كما أمر أيضا بقيام الجهات العسكرية كل على حدة بمناقشة احتياجاتها لإسكان منسوبيها مع وزارة المالية، وكذلك تكوين لجنة من وزارة المالية والقطاعات العسكرية بكافة قطاعاتها لمناقشة احتياجاتهم في مجال القطاع الصحي، والرفع لمقامه السامي بالنتائج.

زعيم الأمة الإسلامية

كما أكد خادم الحرمين الشريفين مجدداً حرصه على احتكام بلاده إلى كتاب الله، وتقديره للعلم الشرعي وأهله، كذلك جدد حفظه الله تأكيده على هوية المملكة الإسلامية وقيامها بالتزاماتها قبلة للإسلام والمسلمين "انطلاقاً من قول الحق جل وعلا: (يرفع الله الذين آمنوا منكم والذين أوتوا العلم درجات)، وقوله تعالى: ((إنما يخشى الله من عباده العُلماء

تياجات مواطنيه ووضع يده على مواطن الداء

)) ، واستشعاراً منا بما يجب نحو عُلمائنا الأفاضل، وهم أهل العلم، وحراس العقيدة، وَمَنْ حباهم الله بحُسن الهَدْي، وعلو الصمت، على جادة شرعنا المطهر، بوسطيته واعتداله، وسعة أفق حَمَلَته، في مشمول ما أكدوا عليه في فتاواهم، وقراراتهم، وبياناتهم، ومحاضراتهم، فمثلوا - بحمد الله - الامتداد العلمي لسلفنا الصالح، في سياق مبارك لا نستغربه من عُلمائنا الموفقين بفضل الله عليهم للنهل من معين الكتاب والسنة، بعيداً عن مزالق البدع والأهواء، والغلو والتطرف، على محجة بيضاء، ليلها كنهارها، لا يزيغ عنها إلا هالك.

وحرصا منا على أن يعكس الإعلام نهج الدولة المُستند إلى كتاب الله وسنة رسوله صلى الله عليه وسلم، لتحقيق ذلك في آداب التعامل مع عُلمائنا من خلال عدم المساس أو التعرض لسماحة مُفتي عام المملكة، وأصحاب الفضيلة أعضاء هيئة كبار العُلماء، بالإساءة أو النقد، ولأهمية التقيد بذلك والحرص عليه، " أمر حفظه الله كافة وسائل الإعلام الالتزام التام بما ذكر، " وفي حال وجود ملحوظات فيمكن إبلاغها لوزير الإعلام للرفع لنا عنها، ومن يتجاوز ذلك يُرفع لنا عنه، على أن يُعاد دراسة نظام المطبوعات والنشر ولائحته التنفيذية لتتناسب العقوبة مع الفعل، وذلك من قبل رئيس الديوان الملكي، ووزير العدل، ووزير الثقافة والإعلام، ورئيس هيئة الخبراء بمجلس الوزراء، على أن تنهى الدراسة في مدة أقصاها شهر واحد من تاريخه، والرفع لنا بالنتيجة لاتخاذ اللازم.

ثانياً : يبلغ أمرنا هذا للجهات المختصة لاعتماده وتنفيذه. "

وعلى الصعيد الإسلامي نفسه وحرصا من خادم الحرمين الشريفين على أن تبقى المملكة حصنا للقيم والأخلاق الإسلامية أمر حفظه الله بإنشاء فروع للرئاسة العامة لإدارة البحوث العلمية والإفتاء في كل منطقة من مناطق المملكة، وإحداث ثلاثمائة وظيفة لهذا الغرض، واعتماد مبلغ مائتي مليون ريال، لتلبية احتياجات هذه الفروع.

ليس ذلك وحسب، فعلى الصعيد نفسه أعرب خادم الحرمين الشريفين عن رغبته - حفظه الله - في إنشاء " مجمع فقهي " ، ليكون مُلتقىً علمياً تُناقش فيه القضايا والمسائل الفقهية، تحت إشراف هيئة كبار العُلماء، بحيث يتم من خلاله استقطاب العديد من كفاءاتنا الشرعية المؤهلة، وإتاحة الفرصة لهم لتقديم أطروحاتهم العلمية ومناقشتها، وإبداء الرأي حيالها، بقرارات علمية رصينة، تراعي ثوابتنا الشرعية، في أفق المبادئ العلمية، والأسس المنهجية لهيئة كبار العُلماء، بما يتيح مستقبلاً اختيار

لا أحد خارج حسابات عبدالله بن ع

المُبرّزين من بينهم لمناصب علمية أعلى، ويخفف العبء على أعمال هيئة كبار العُلماء لتتفرغ لمهامها بالتصدي للمسائل والقضايا الكبار، وكذا تخفيف العبء على أعمال اللجنة الدائمة للبحوث العلمية والإفتاء لتتفرغ لمهامها بالنظر في الفروع الفقهية المتعلقة بأسئلة المستفتين.

فأمر خادم الحرمين الشريفين بأن تقوم وزارة الشؤون الإسلامية والأوقاف والدعوة والإرشاد، ووزارة العدل، وهيئة الخبراء بمجلس الوزراء بإعداد دراسة بشأن إنشاء مجمع فقهي يُسمى: (المجمع الفقهي السعودي)، واقتراح تنظيمه على ضوء ما أشير إليه أعلاه، وما يستجد من نظر واستطلاع، بشكل عاجل لا يتجاوز خمسة أشهر.

وعلى الصعيد نفسه أمر حفظه الله بأن يُخصص بشكل عاجل مبلغ خمسمائة مليون ريال لترميم المساجد والجوامع في كافة أنحاء المملكة.

وعلى سبيل حفظ كتاب الله أمر حفظه الله بأن يُخصص بشكل عاجل مبلغ مائتي مليون ريال لدعم جمعيات تحفيظ القرآن الكريم، تحت إشراف وزارة الشؤون الإسلامية والأوقاف والدعوة والإرشاد.

وحرصا منه –حفظه الله– "على استمرار الدولة في اضطلاعها بواجبها في الدعوة إلى الله تعالى بالحكمة والموعظة الحسنة، بعيداً عن أساليب الغلو والتطرف، اقتداءً بنهج سلفنا الصالح في الوسطية والاعتدال." فقد أمر خادم الحرمين الشريفين بأن يُخصص بشكل عاجل مبلغ ثلاثمائة مليون ريال لدعم مكاتب الدعوة والإرشاد بوزارة الشؤون الإسلامية والأوقاف والدعوة والإرشاد.

أيضاً أمر حفظه الله باعتماد دعم الرئاسة العامة لهيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر بمبلغ مائتي مليون ريال لاستكمال بناء مقرات لها في مختلف مناطق المملكة.

لقد حاز الاهتمام بهوية المملكة الإسلامية والحرص على الاضطلاع بدورها المحوري في العالم الإسلامي وأيضا العمل على حفظ قيم المجتمع السعودي وأخلاقياته الإسلامية ، على نصيب الأسد من اهتمام خادم الحرمين وأوامره السامية؛ ليقينه حفظه الله أن كتاب الله وسنة رسوله هما حصن هذا الوطن الأمين.

ـد العزيز، وجميع الفئات تم إرضاؤها

مع المواطن

وحرصا من خادم الحرمين الشريفين على ألا يسمح لأحد بالتلاعب بالأسواق والإضرار بالمواطنين، و"نظراً لأهمية الرقابة على الأسواق، ومراكز البيع في جميع مناطق المملكة، للحد من أي تلاعب، أو زيادات أو مبالغة في الأسعار، ولأهمية مضاعفة جهود وزارة التجارة والصناعة الرقابية لمتابعة ذلك، وأداء للمهام المناطة بها، ولحرصنا على قيامها بعملها على الوجه الأكمل، مع التأكيد على عدم التهاون في ضبط الأسواق والحد من الممارسات غير المشروعة." فقد أمر حفظه الله بإحداث خمسمائة وظيفة لوزارة التجارة والصناعة لدعم جهود الوزارة الرقابية، وعلى الوزارة المسارعة بكل قوة وحزم في إيقاع الجزاء الرادع على المتلاعبين بالأسعار والتشهير بهم دون تردد كائناً من كان المخالف، "ولن نسمح بأي تراخ أو تساهل في هذا الشأن المهم، فمصلحة المواطن فوق كل اعتبار، وعلى وزير التجارة والصناعة الرفع لنا بتقرير شهري في هذا الأمر."

وعلى صعيد الاهتمام بحل مشكلات المواطن أيضا أمر خادم الحرمين الشريفين وزير التجارة والصناعة ووزير العمل الاجتماع . بشكل عاجل . برجال الأعمال للتأكيد عليهم بعزم الدولة على المسارعة الفاعلة والجادة في سعوده الوظائف، وأن يقوم القطاع الخاص بواجبه الوطني في هذا الأمر على أكمل وجه، وهو من تكاملت مؤسساته بما أفاء الله به على بلادنا من خير وفضل، مع استرعاء اهتمام الجميع لهذا المطلب الوطني الملح، بما يسهم في رفع نسبة تشغيل المواطنين والتواصل معهم، وتذكيرهم بمسؤولياتهم الوطنية في هذا الشأن.

كما ألزم – حفظه الله- وزارة العمل برفع تقارير ربع سنوية عما يتحقق من نسب في السعودة، والإجراءات التي اتخذتها الوزارة في إيجاد فرص عمل للمواطنين في القطاع الخاص، ومن يتجاوب مع ذلك من رجال الأعمال، ومن يتهاون منهم أو يقصر.

إن خادم الحرمين بهذا الأمر يؤكد للجميع أنه لا سبيل أمامهم سوى التعاون لحل أزمة البطالة التي تؤرق شباب المملكة، حتى يطمئن هؤلاء الشباب على أنفسهم وعلى مستقبلهم، وحتى يطمئن الجميع على مستقبل الوطن حين يدركون أنه يبنى بسواعد أبنائه.

متفائلون.. ومنتظرون

اقتصاديون وعقاريون: ٣ ملايين سعودي يتوق

حالة تفاؤل عامة لاحت في تصريحات المسؤولين صبيحة الإعلان عن الأوامر الملكية التي أصدرها خادم الحرمين الشريفين في الجمعة المشهودة التي انطلقت على إثرها الاحتفالات في الشارع السعودي.

فأوضح وكيل وزارة الداخلية الدكتور أحمد السالم أنه تم تشكيل لجنة عليا برئاسة النائب الثاني لرئيس مجلس الوزراء وزير الداخلية الأمير نايف بن عبد العزيز بمعالجة مشكلة خريجي الجامعات المعدين للتدريس وغيرهم، وهي محل اهتمام من قبل الأمير نايف، خصوصاً أن الشباب السعودي يملك الكفاءة العالية التي تؤهله في العمل في جميع مختلف المجالات. وحول دعم وزارة الداخلية باستحداث ٦٠ ألف وظيفة أمنية فيها، أشار السالم إلى أن جميع قطاعات الأمن في البلاد تحظى بدعم مباشر وكبير من قبل خادم الحرمين، وعلى مدار الوقت، وما هذا الأمر إلا تأكيد على أن الأمن أولوية للدولة لا يمكن التجنيب عنها، وأنه لا حياة ولا اقتصاد دون الأمن، وهو أمر لا مساومة عليه أبداً، ودوماً ما نستعيد مقولة النائب الثاني لرئيس مجلس الوزراء وزير الداخلية الأمير نايف بن عبد العزيز عندما يؤكد أن المواطن هو رجل الأمن الأول، وهذا الأمر يجعلنا نستشعر مسؤوليتنا كمواطنين، وأن نحافظ على مكتسبات وطننا كاملة، مشيراً إلى "العسكريين كافة كان لهم نصيب من الدعم الكريم، الذي وجه بمكافأتهم براتبين والترقية المباشرة".

كما أوضح وزير الصحة الدكتور عبدالله بن عبدالعزيز الربيعة أن المدن الطبية الخمس التي شملها الأمر السامي الكريم ستكون إضافة لمنظومة الخدمات الصحية وستقدم خدماتها من المستوى الرابع، وستسهم بإذن الله في دعم الخدمات الصحية وتحقيق قفزة كبيرة ونقلة نوعية في القطاع الصحي في مملكتنا الحبيبة، التي ركز عليها المشروع الوطني للرعاية الصحية المتكاملة والشاملة، مشيرا إلى أن الوزارة اتخذت شعار "المريض أولاً" وجعلت اهتماماته ضمن أولويات الوزارة، مشدداً على أهمية ترجمة الشعار إلى واقع ملموس لكل مواطن ومستفيد من الخدمات الصحية ونجعله من أولوياتنا"

على صعيد آخر أكد وزير العمل المهندس عادل بن محمد فقيه أن قرارات خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز آل سعود – حفظه الله – تمثل منهجاً فريداً للعمل الجماعي، حيث شمل المنهج الجديد ١٧ وزارة وجهة حكومية منوطا بها تنفيذ الأوامر الملكية. وقال: "لقد عزز خادم الحرمين الشريفين خريطة التنمية في البلاد، وقدم الأمل لفئة الشباب الباحث عن العمل بالإعانة التي توفر لهم حياة كريمة حال عدم حصولهم على فرص عمل حقيقية تعمل على توفيرها وزارة العمل."

وعد وزير الخدمة المدنية محمد بن علي الفايز الأوامر الملكية الكريمة فيما يخص الموظفين والموظفات كانت البلسم الشافي والبشارة الصادقة في يوم عيد المسلمين الأسبوعي. وبين أن اشتمال الأوامر الملكية على استحداث ٦٠ ألف وظيفة في قطاع الأمن الداخلي، واستحداث ٥٠٠ وظيفة رقابة لوزارة التجارة ينعكس بشكل مباشر على حياة موظفي الدولة من الجنسين وما ينتج عنه تهيئة أجواء أكثر مناسبة لأداء أعمالهم في خدمة الوطن والمواطنين بكل اقتدار.

... أن يمتلكوا مساكنهم في غضون ٤ إلى ٨ سنوات

وأوضح وزير النقل الدكتور جبارة بن عيد الصريصري بالقول: "إذا كانت هذه الأوامر التي تمثل خطة تنموية طموحة ذات شمول وبعد يصعب إدراكه في الوقت الحاضر، فكيف بها إذا ما أضيف إليها ما سبقها من قرارات اتخذها حفظه الله. سواء في تطوير التعليم في الداخل أو ابتعاث عشرات الآلاف من الطلبة والطالبات للدراسة في أرقى جامعات العالم في الشرق والغرب، ونشر ثقافة الحوار والتأكيد على الشفافية في القول والعمل، واعتماد المشاريع الهادفة لتنمية الإنسان والاقتصاد في جميع أرجاء الوطن ومتابعته الدقيقة حفظه الله للتنفيذ.

وتوقف الكاتب سليمان بن عبدالله الرويشد أمام الأوامر الخاصة بالسكن بالقول: "إن ذلك العدد الكبير من الوحدات السكنية التي وجه الأمر الكريم بتنفيذها يستوعب حوالي ثلاثة ملايين مواطن سعودي للإقامة بتلك الوحدات، والاستفادة من المرافق والخدمات المتوفرة لها، ويعادل تقريباً هذا العدد من الوحدات السكنية التي سيتم بناؤها ما تم توفيره من مساكن عبر قروض صندوق التنمية العقارية للمواطنين على مدى أكثر من ثلاثين عاماً، منذ إنشاء الصندوق وحتى الوقت الحاضر، كما يساوي هذا العدد من الوحدات السكنية أربعة عشر ضعف ما تستهدفه خطة التنمية التاسعة الحالية من وحدات سكنية يتوقع أن يوفرها سنوياً كل من صندوق التنمية العقارية والهيئة العامة للإسكان مجتمعين، بل وأكثر من ثمانية وثلاثين ضعف الوحدات السكنية التي تم الترتيب والإعداد لتوفيرها من قبل الهيئة العامة للإسكان لوحدها سنوياً خلال أعوام تلك الخطة.

وعلى الصعيد نفسه أكد رئيس اللجنة العقارية في الغرفة التجارية الصناعية المهندس علي الزيد أن أن حل مشكلة الإسكان ستكون في غضون ٤ إلى ٨ سنوات. وأشار إلى أن تنفيذ القرار سيواجه ثلاثة تحديات مهمة، "يتركز الأول في توفير الأراضي التي ستقام عليها المشاريع الإسكانية، وهو ما يتطلب من وزارة الشؤون البلدية والقروية بالتعاون مع أمراء المناطق توفير ذلك في كل منطقة، والثاني توفير شركات ومقاولين قادرين على تنفيذ وإنشاء تلك المشاريع، والثالث توفير مواد البناء التي تحتاجها تلك المشاريع."

وأكد الزيد أن هذه القرارات والأوامر عبارة عن منظومة كبيرة تحتاج إلى تضافر الجهود لتنفيذها بشكل جيد في ظل أنه لا توجد عقبات تعترض ذلك."

وتوقع عقاريون أن تنعكس تلك القرارات إيجابياً على قطاع المقاولات في المملكة، إذ سينمو ذلك القطاع وكذلك مواد البناء المصنعة محلياً، التي سيرتفع الطلب عليها، وبالتالي ستسهم جميع تلك القطاعات في الناتج المحلي للاقتصاد الوطني. وعلى صعيد وزارة العمل أوضح مراقبون أنه سيكون أمام وزارة العمل مسؤوليات متعددة في تنفيذ عدد من الاوامر الملكية الكريمة منها استكمال تسجيل طلبات الباحثين عن عمل وبشكل عاجل كما جاء في الامر وتهيئة السبل للباحثين عن عمل وصرف ألفي ريال واتخاذ القرارات التنفيذية اللازمة لذلك وأيضاً رفع تقرير شهري عن كل ذلك للمقام السامي.

وأمام هذا التفاؤل من قبل المسؤولين، وتأكيدهم وفاء الأوامر بجميع احتياجات المجتمع السعودي، ينتظر المواطن ما ستعلن عنه كل جهة من خطوات على طريق تنفيذها.

مناسبات مناسبات مناسبات مناسبات مناسبات مناسبات مناسبات